

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٣٠٥٥ لسنة ٢٠١٩

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛
وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وتعديلاته ؛
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة
ولاتحتته التنفيذية ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٩ لسنة ٢٠١٨ بالتنفيذ في بعض الاختصاصات ؛
وبناءً على ما عرضه وزير النقل ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يُعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع تطوير طريق القاهرة/ السويس وإنشاء طريق
خدمة على جانبي الطريق في المسافة من الطريق الدائري الإقليمي حتى الطريق الدائري
حول القاهرة الكبرى بطول ٣٧ كم .

(المادة الثانية)

يُستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأراضي اللازمة لتنفيذ المشروع المشار إليه
في المادة السابقة ، والمبين موقعها وحدودها بالذاكرة والرسم التخطيطي الإجمالي
وكشوف الملاك الظاهرين المرفقة .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .
صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٧ ربيع الآخر سنة ١٤٤١ هـ
(الموافق ١٤ ديسمبر سنة ٢٠١٩ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ مصطفى كمال مديبولي

وزارة النقل

مذكرة إيضاحية

لقرار رئيس مجلس الوزراء بشأن إضفاء صفة النفع العام على مشروع

تطوير طريق القاهرة - السويس وإنشاء طريق خدمة على جانبي الطريق

في المسافة من الطريق الدائري الإقليمي حتى الطريق الدائري حول القاهرة الكبرى

في إطار تكليف وزارة النقل ممثلة في الهيئة العامة للطرق والكباري والنقل البري بالمشاركة في تنفيذ مشروعات المرحلة الثالثة من المشروع القومي للطرق ومن ضمنها مشروع تطوير طريق القاهرة - السويس وإنشاء طريق خدمة على جانبي الطريق في المسافة من الطريق الدائري الإقليمي حتى الطريق الدائري حول القاهرة الكبرى بطول ٣٧ كم . يتضمن المشروع تطوير الطريق القائم ليصبح ٥ حارات/ اتجاه وإنشاء طريق للنقل الثقيل على جانبي الطريق القائم (٢ حارة/ اتجاه) .

صدر قرار مجلس الوزراء - بجلسته رقم ٩٩ المنعقدة بتاريخ ٥/١٢/٢٠١٧

بالموافقة على إسناد تنفيذ المشروع المشار إليه بعاليه بالأمر المباشر على النحو التالي :

شركة سامكرت مصر لتنفيذ المسافة من تقاطع الدائري الإقليمي حتى تقاطع الدائري الأوسطي بطول ٢١ كم وبتكلفة ٢٨٢,٩٦٩ مليون جنيه .

شركة وادي النيل للمقاولات والاستثمارات العقارية لتنفيذ المسافة من تقاطع الدائري الأوسطي حتى تقاطع الدائري حول القاهرة الكبرى بطول ١٦ كم بتكلفة ٢١٢,٨٤١٥٠٠ مليون جنيه .

تبين أثناء التنفيذ على الطبيعة تعارض المسار مع عدد من المزارع المقامة على الطريق .

تم التنسيق مع مديرية المساحة بالقاهرة لحصر تلك المواقع المتعارضة وإعداد كشف

الملاك الظاهرين لها .

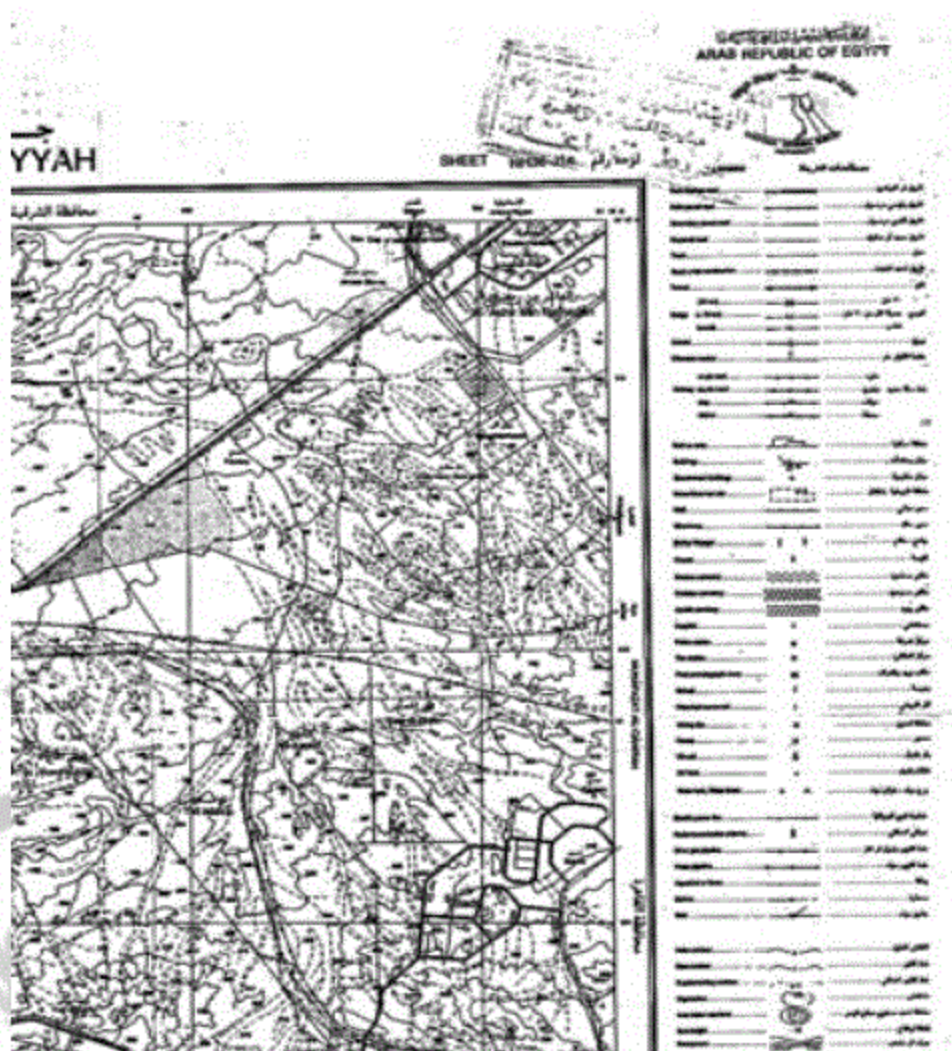
مرفق طيه ما يلي :

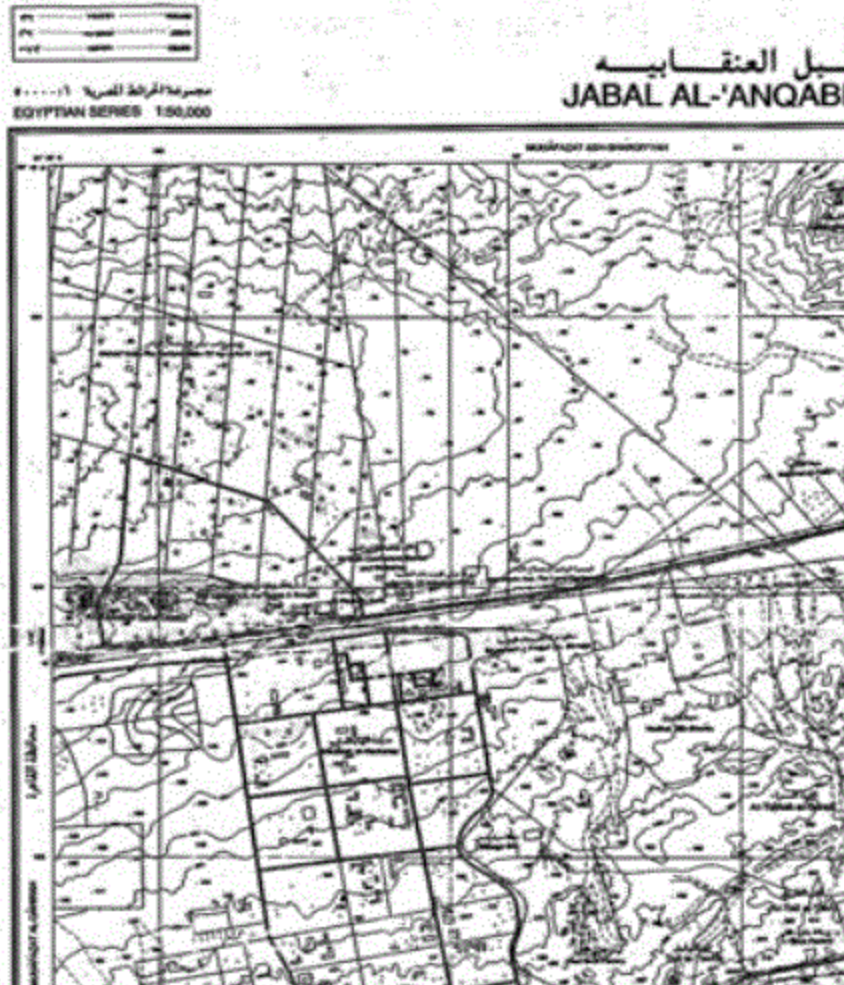
- ١ - خريطة مساحية معتمدة توضح مسار الطريق والمسافة الموجود بها مواقع نزع الملكية بمحافظة القاهرة .
 - ٢ - كشف بأسماء الملاك الظاهرين صادر من مديرية المساحة بالقاهرة ومعتمد بخاتم شعار الجمهورية .
- وفي ضوء ما تقدم ، نتشرف بأن نرفق مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بشأن الموافقة على إضفاء صفة النفع العام على مشروع تطوير طريق القاهرة - السويس وإنشاء طريق خدمة على جانبي الطريق في المسافة من الطريق الدائري الإقليمي حتى الطريق الدائري حول القاهرة الكبرى بطول ٣٧ كم في نطاق محافظة القاهرة على النحو الموضح بعاليه .
- وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام

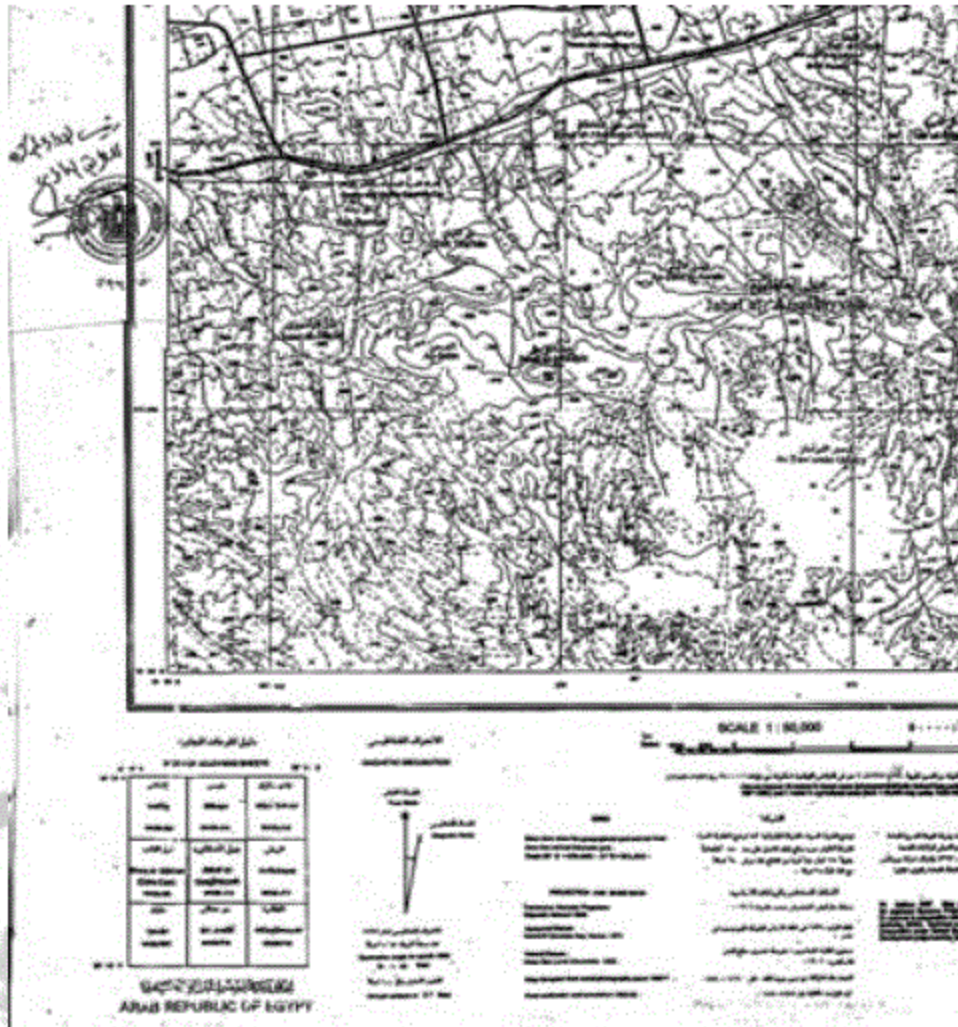
وزير النقل

فريق / كامل عبد الهادي الوزير









مديرية المساحة بالقاهرة
مكتب المشروعات

كشف بأسماء الملاك الظاهريين
تطوير طريق القاهرة السويس وإنشاء طريقي عمدة على جانبي الطريق
من الطريق الدائري وحى الدائري الأوسطي

ملاحظات	أسماء الملاك الظاهريين	المسطح بالمتر المربع	اسم الناحية	اسم الحوض	مستل القطع	رقم
مزرعة تبعد عن دير بطمس بحوالى ٣٠ متر تقريباً	وفيق توفيق رجائي توفيق	٢٠٨٩٠٠٩٠	النزهة	خارج الزمام بدون أحواض أبسر طريق مصر السويس الصحراوي	١	١
مزرعة تبعد عن دير بطمس بحوالى ٢٠٠ متر تقريباً	جورج القا	٧٩٨٠٠٨٥	النزهة	خارج الزمام بدون أحواض أبسر طريق مصر السويس الصحراوي	٢	٢
مزرعة تبعد عن دير بطمس بحوالى ٤٥٠ متر تقريباً	عادل رفعت	٩٥٤٠٧٥	النزهة	خارج الزمام بدون أحواض أبسر طريق مصر السويس الصحراوي	٣	٣
مزرعة تقع بالجبهة القبلية لدير بطمس ويفصل بينهما شارع بعرض ١٠ أمتار تقريباً	أحمد فؤاد جاد الله محمد فؤاد جاد الله	١٨٣١٠٠٠	النزهة	خارج الزمام بدون أحواض أبسر طريق مصر السويس الصحراوي	٤	٤
مبضنة مسجد + مخزن وملاصقة لمزرعة أحمد ومحمد جاد الله	بدون	٦٠٠٠٠	النزهة	خارج الزمام بدون أحواض أبسر طريق مصر السويس الصحراوي	٥	٥

تم عمل هذا الكشف بناءً على المعاينة التي تمت بالطبيعة بإرشاد مندوبي الهيئة العامة للطرق والكباري والنقل البري واستشاري المشروع .

وبعد رصد العلامات التي وضعت بالطبيعة بإرشادهم وأسقاطها على المراجع المساحية وبدون بحث ملكية أو التعرض لها وبدون مسئولية على العاملين بمديرية المساحة بالقاهرة ولا يعتبر ذلك سنداً للملكية .

يعتمد

مدير عام مديرية المساحة بالقاهرة

مهندس / إسلام الديب